

ميديا بارت: رغم "عدم قانونيتها" .. هكذا تموّل أموال عامّة فرنسية جيش الاحتلال الإسرائيلي

تحت عنوان: "من خلال التبرعات المعفاة من الضرائب.. أموال عامة فرنسية تموّل [الجيش الإسرائيلي](#)"، قال موقع "ميديا بارت" الفرنسي إن الجمعيات الفرنسية تواصل اقتراح الإعفاء الضريبي للتبرعات المخصصة لدعم الجنود الإسرائيليين، المنخرطين منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي في عمليات عسكرية أدت، بحسب مقرر للأمم المتحدة، إلى "تطهير عرقي" في قطاع غزة. في حين أوضحت وزارة الاقتصاد والمالية، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني/نوفمبر الماضي أن ذلك غير قانوني.

ويوضّح "ميديا بارت" أنه في فرنسا يمكن أن تخضع التبرعات للجمعيات، في ظل ظروف معينة، لتخفيضات ضريبية تصل إلى 66% مقابل 100 يورو تدفع على شكل تبرع، يمكن للفرد خصم 66 من ضرائبه، وبالتالي لا يدفع فعليًا سوى 34 يورو. وتكّلف هذه الآلية الدولة سنويًا 3.7 مليار يورو في عام 2018، وفقا لديوان المحاسبة.

وبحسبه فكرم الدولة هذا مدفوع بالرغبة في الحفاظ على النسيج الجمعي الفرنسي حيًا، ولكنه ينحرف أحيانًا عن هدفه، موضحًا أن جمعيات فرنسية عرضت، منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي والحرب التي شنتها إسرائيل ردا على هجوم حماس، إعفاء التبرعات من الضرائب لـ"دعم" الجنود الإسرائيليين، مع تأكيد هذه الجمعيات أنها لا تزود هؤلاء الجنود بالمعدات العسكرية، بل بمعدات الراحة، مثل "الوجبات" أو "البطانيات".

الجمعيات الفرنسية عرضت، منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي والحرب التي شنتها إسرائيل ردا على هجوم حماس، إعفاء التبرعات من الضرائب لـ"دعم" الجنود الإسرائيليين، مع تأكيد هذه الجمعيات أنها لا تزود هؤلاء الجنود بالمعدات العسكرية، بل بمعدات الراحة، مثل "الوجبات" أو "البطانيات".

لكن وزارة الاقتصاد والمالية أكدت لصحيفة "ليبراسيون"، أنه يوم 14 نوفمبر/تشرين الثاني، أن هذا الأمر غير قانوني، وأعادت وأكدت أيضا

لـ"ميديا بارت" على أن "التبرع لجمعية فرنسية يكون غرضها مساعدة جنود جيش أجنبي لن يحترم المعايير التي تسمح بالاستفادة من ضريبة . تخفيض على الخاصة بالجمعيات

على الرغم من تحذير الوزارة، الذي تمت صياغته في نوفمبر/تشرين الثاني وتم تأكيده منذ ذلك الحين، واصلت العديد من الجمعيات الداعمة للجيش الإسرائيلي الإصرار على تقديم "التخفيضات الضريبية" وإصدار نماذج الاستثمارات التي تعد بإجراء هذه التخفيضات. ويؤكد "ميديا بارت" أن أنشطة هذه الجمعيات المعنية بتنوع: توصيل "وجبات ساخنة" لجنود الاحتلال، وتوزيع "عبوات" عليهم تحتوي على "بطانية ومنشفة وصابون وجل استحمام.."، أو حتى تنظيم جلسات علاج طبيعي "للجنود

لكن الوعد بالخصم الضريبي يظل كما هو: "التبرعات المعفاة من الضرائب"، أو "المنحة الفورية" أو "استلم الاستثمار الخاص بك على الفور"، كما تعلن كل هذه الجمعيات، في تحد للقانون الفرنسي، يقول "ميديا بارت

التي قادت "Libi France" من بين هذه الجمعيات المعنية جمعية حملة مكثفة بشكل خاص في ديسمبر/كانون الأول المُنصرم لجمع التبرعات لجيش الاحتلال. ووعدت الجمعية المتبرعين/المانحين، عبر منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي ومن خلال إيميلات (رسائل "البريد الإلكتروني)، بـ "تخفيض على ضرائبهم لعام 2023

الجمعية "ميديا بارت" التي تأسست في 2015، هي جمعية غير ربحية تهدف إلى دعم الجنود الإسرائيليين، يوضح "ميديا بارت"، معتبرا أن ذلك يعد [انحرافا](#) يثير الشكوك بشكل أكبر بالنظر إلى السياق الموجود في الشرق الأوسط

ويشير الموقع إلى أن الجمعية وعدت الجهات الراعية لها بأن "100% من تبرعاتهم سيتم التبرع بها مباشرة إلى الجنود"، مؤكداً أن وحدها، 457 ألف يورو من Alldons.fr الجمعية جمعت، عبر منصة التبرعات منذ أكتوبر/تشرين الأول الماضي. مع العلم أنها تلقت وإذا كان جميع PayPal عبر HelloAsso، تبرعات أخرى على منصة المانحين قد طبقوا فعلا التخفيضات الضريبية التي وعدت بها الجمعية بنسبة 66% فهذا يعني أن الدولة الفرنسية (وبالتالي دافع الضرائب) أنفقت، رغماً عنها، 300 ألف يورو لدعم الجنود الإسرائيليين، يوضح "ميديا بارت"، معتبرا أن ذلك يعد [انحرافا](#) يثير الشكوك بشكل أكبر بالنظر إلى السياق الموجود في الشرق الأوسط

وزارة الاقتصاد ترفض تقديم تفاصيل

ويؤكد الموقع أن وزارة الاقتصاد والمالية ترفض تقديم تفاصيل عن التدابير المتخذة لمعاقبة الجمعيات التي تقدم هذه الاستقطاعات غير القانونية، مشيراً إلى الوزارة لم ترغب في الرد على سؤاله حول باسم "السرية الضريبية". Libi France، حالة جمعيات معينة مثل لكنها رفضت أيضاً تحديد عدد عمليات التدقيق الضريبي التي يتم إجراؤها كل عام على الجمعيات من أجل التحقق من امتثالها للقواعد المتعلقة بإمكانية التخفيضات الضريبية. وربما يكمن المشكل هنا.. ففي فرنسا لا توجد رقابة مسبقة على هذه الاستقطاعات (الجمعيات لا تحتاج إلى موافقة مسبقة لتقديمها إلى الجهات المانحة لها"، كما "يشير" ميديا بارت

وبالنسبة للسيناتورة ناتالي جولييه، التي تروي في كتاب صدر عام 2022 محاولاتها المتتالية لتغيير القانون في هذا الموضوع، فإن الحل قد ينطوي على "تخفيض" الحد الأدنى الذي يجب على الجمعية أن تلجأ منه إلى مدقق حسابات (وهو محدد اليوم بـ 153 ألف يورو من التبرعات المعفاة من الضرائب)، أو عن طريق ضوابط مسبقة - بإلزام هذه الجمعيات بالحصول على الموافقة

المصدر: موقع ميديا بارت الفرنسي

ترجمة: صحيفة القدس العربي